المحلية الصباح
العدد 2349 - السنة الثامنة
الأحد 16 ربيع الأول 1437 - الموافق 27 ديسمبر 2015
Sunday 27 December 2015 - No.2349 - 8th Year

الكويت الثانية عربياً في مؤشر الديمقراطية

احتلت دولة الكويت المركز الثاني في العالم العربي بمؤشر الديمقراطية حسب أحدث تصنيف للديمقراطية في العالم، فيما تذيلت اليمن القائمة على الصعيدين العربي والعالمي، فيما احتلت تونس المركز الأول عربيا.

وجاءت تونس في المرتبة 66 دوليا والأولى عربيا، كما سجلت أعلى نسبة تطور ايجابي على الصعيد الدولي في مؤشر التطور الديمقراطي بعد تقدمها بـ36 درجة بحسب تقرير دولي صدر مؤخرا.

واحتلت الكويت المرتبة الثانية عربيا والـ85 دوليا، فيما جاءت لبنان في المركز الثالث عربيا والـ92 دوليا تلتها المغرب في المرتبة الرابعة عربيا والـ99 دوليا، والبحرين بالمرتبة 5 عربيا و103 عالميا.

وجاءت مصر في المرتبة السادسة 6 عربيا و108 عالميا، في حين حلت كل من سوريا واليمن على التوالي في المرتبتين الأخيرتين.

خلال تفقده عدداً من الكنائس ودور العبادة للطوائف المسيحية

الخالد: حريصون على احترام كل الأديان في إطار الالتزام بالقانون

■ تهيئة اجواء التسامح الديني وممارسة الحريات العقائدية في إطار النظام والآداب العامة

الخالد يواصل جولاته

■ توفير كل عوامل الأمن وأسباب الطمأنينة للجاليات المسيحية المقيمة وممارسة الحريات العقائدية

■ خطط وقائية للاحتواء والسيطرة وسرعة الاستجابة والتحرك وغيرها من الإجراءات المتبعة بالمناسبات

■ حماية أمن وسلامة كل من يعيش على أرض الكويت ويحترم النظم والعادات والتقاليد

اكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الكويتي الشيخ محمد الخالد امس الأول حرص الكويت واحترامها لكل الاديان وتهيئة اجواء التسامح الديني وممارسة الحريات العقائدية في اطار الالتزام بالقوانين والنظام والآداب العامة لاسيما وان "الكويت بلد التعايش والتسامح".

جاء ذلك خلال تفقد الشيخ محمد الخالد لعدد من الكنائس ودور العبادة للطوائف المسيحية للجاليات المقيمة في البلاد للوقوف على الاستعدادات الإمنية والمرورية والوجود والانتشار الامني امام الكنائس والمناطق المحيطة والطرق والشوارع المؤدية لها.

وقالت ادارة الاعلام الامني بوزارة الداخلية في بيان إن الشيخ محمد الخالد اكد الحرص على حماية وامن وسلامة كل من يعيش على ارض الكويت ويحترم القوانين والنظم والعادات والتقاليد التي تجمع المواطنين والمقيمين في نسيج واحد.

واضاف البيان ان الوزير طالب بتوفير كافة عوامل الامن واسباب الطمانينة للجاليات المسيحية المقيمة وتهيئة اجواء التسامح الديني وممارسة الحريات العقائدية.

واوضح ان الشيخ محمد الخالد استمع من كبار القيادات الامنية والمرورية الميدانية المتواجدة على رأس القوة لشرح الخطط الوقائية للاحتواء والسيطرة وسرعة الاستجابة والتحرك وغيرها من الإجراءات المتبعة في مثل هذه المناسبات.

كما اطلع على مدى التزام رؤساء الكنائس والطوائف المسيحية بالتعليمات والارشادات الوقائية واتخاذ الإجراءات الاحترازية التي سبق للوزارة واجهزة الامن المعنية التاكيد عليها في جميع الأوقات والمناسبات وتعميمها على كافة رواد الكنائس بالتعاون والتنسيق مع الاجهزة الامنية والمرورية المعاونة والمساندة واجهزة الخدمات الاخرى.

ومن جانبهم اعرب رؤساء الكنائس والطوائف المسيحية وعدد من المقيمين المسيحين عن تقديرهم لدولة الكويت حكومة وشعبا والجهود المخلصة التي يبذلها وزير الداخلية واجهزة الامن في كل المناسبات وعلى مدار الساعة بما يتيح لجميع الطوائف الدينية ممارسة شعائرهم الدينية في اجواء من التسامح والحريات التي يشعر بها كل من يعيش على "ارض المحبة والسلام".

للتأكد من عدم اضطراب جدول الامتحانات المعتمد لمعظم المراحل الدراسية

«الخدمة المدنية»: ترحيل عطلة رأس السنة حرصاً من سمو نائب الأمير على مصلحة الطلبة

■ العيسى: زيادة دعم البحث العلمي في الدول العربية لأهميته في تطوير التعليم

بدر العيسى

■ الكويت تولي موضوع تمويل التعليم العالي والبحث العلمي اهتماماً ودعماً كبيرين

الكويت - القاهرة: أعلن ديوان الخدمة المدنية أمس الأول ترحيل عطلة رأس السنة الميلادية إلى الأحد الموافق الثالث من يناير المقبل بدلا من الخميس المقبل 31 ديسمبر الجاري.

وقال رئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالعزيز الزبن في بيان صحافي إنه حرصا من سمو نائب الامير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد على مصلحة ابنائه الطلبة وعدم اضطراب جدول الامتحانات المعتمد لمعظم المراحل الدراسية فقد وجه سموه بترحيل عطلة رأس السنة الميلادية الى الأحد الموافق الثالث من يناير 2016 بدلا من الخميس الموافق 31 من ديسمبر الجاري.واوضح انه تقرر ان يكون يوم الخميس المقبل 31 ديسمبر يوم عمل رسمي. إلى ذلك طالب وزير التربية ووزير التعليم العالي الكويتي الدكتور بدر العيسى أمس الأول بزيادة دعم البحث العلمي في الدول العربية وذلك لأهميته في تطوير التعليم.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الوزير العيسى للصحافيين على هامش أعمال المؤتمر الـ15 للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية تحت رعاية الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي.

وأكد الوزير العيسى أن دولة الكويت تولي موضوع تمويل التعليم العالي والبحث العلمي اهتماما كبيرا مشيرا الى الاجتماع الذي عقد اخيرا بين اللجنة الوطنية لدعم التعليم ووزارتي التربية والتعليم العالي لانشاء مراكز للتقييم والقياس ومركز لتدريب المتعلمين من خلال أموال هذه اللجنة والمخصصة لتمويل التعليم.

وأوضح أن معظم الدول العربية تمول التعليم العالي والبحث العلمي من خلال نظام "الوقف" اضافة الى مساهمات المؤسسات والشركات الاهلية والخاصة ورجال الأعمال في هذا الشان. وأعرب عن أمله أن تخرج عن المؤتمر توصيات تساهم في تطوير التعليم في الدول العربية.

وكانت اعمال المؤتمر قد افتتحت في وقت سابق اليوم وتشارك دولة الكويت بوفد يترأسه وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى.

القناعي: التأمين ضد الأخطاء الطبية و«التوصيف» و«مزاولة المهنة» على طاولة وزير الصحة

اعلن الامين العام للجمعية الطبية الكويتية د.محمد القناعي عن انتهاء وزارة الصحة من اعمال ٣ لجان وهي "التامين ضد الاخطاء الطبية" و "التوصيف الوظيفي" لاطباء العائلة و تعديل قانون "مزاولة مهنة الطب"، مؤكدا على ان توصيات اللجان الثلاث رفعت الى وزير الصحة د.علي العبيدي لاقرارها.

واشار د.القناعي في تصريح صحافي الى ان اللجان الثلاث كانت بمشاركة وعضوية الجمعية الطبية الكويتية، والتي بناء على طلبها شكلها وزير الصحة د.علي العبيدي التزاما منها بالوعود التي اعطتها للاطباء لتحقيق المزيد من المكتسبات، لافتا الى ان الجمعية حرصت على مكتسبات الاطباء من خلال تقديم الاقتراحات التي تاتي لصالح الاطباء، والارتقاء بالمستوى الصحي في البلاد.

وافاد بأنه بالنسبة للجنة التامين على الاطباء ضد الاخطاء الطبية، فقد اقترحت الجمعية الطبية فكرة "الصندوق التكافلي"، مؤكدا على الحرص لانجاز التامين ضد الاخطاء الطبية، خاصة وان هذا الموضوع اخذ منحنى سياسي في الآونة الأخيرة ، مبينا بانه حرصا على اداء الطبيب بصورة مهنية وآمنه له و للمريض فسيكون لهذا القانون صدى ايجابي بتطور المستوى الطبي و الصحي في الكويت، وبالنسبة لاقتراحات الجمعية الطبية في لجنة التوصيف الوظيفي لاطباء العائلة، قال د.القناعي : التوصيف الجديد يحد من تسرب الاطباء من طب العائلة، موضحا ان اطباء العائلة هم خطوط الدفاع الاولية للقطاع الصحي.

اما فيما يخص لجنة تعديل قانون مزاولة مهنة الطب، فبين د.القناعي ان من اهم البنود التي تم تعديلها باقتراح ممثلي الجمعية الطبية هي تشديد العقوبة لكل من يتعدى على الاطباء و الطاقم الطبي المعالج لتصل العقوبة الى السجن ثلاث سنوات و غرامة خمسة آلاف دينار كويتي، وذلك لتكون رادعة لكل من تسول له نفسه بالإعتداء على الاطباء ، فضلا عم خلق بيئة آمنة للأطباء و الطاقم الطبي.

وزارة الداخلية تحافظ على سلامة المحتفلين

رجال الأمن أمنوا الكنائس

أكد على هامش استقباله رئيس جمعية المتقاعدين أنه تم ترسية المناقصه على إحدى الشركات

العبدالهادي: بطاقات التأمين الصحي للمتقاعدين خلال شهرين.. والكلفة 17 ألف سنوياً

■ العصفور: نثمن جهود وزارة الصحة لإقرار قانون التأمين الصحي للمتقاعدين

أعلن الوكيل المساعد للشؤون القانونية بوزارة الصحة د.محمود العبدالهادي عن ترسية مشروع التأمين الصحي للمواطنين المتقاعدين على احدى شركات التامين بإعتبارها الارخص سعرا والمطابقة للشروط، مشيرا الى انه تم ارسال تلك الترسية للجنة المناقصات المركزية لاقرارها، ومن ثم مخاطبة ديوان المحاسبة تمهيدا لتوقيع العقد بعد موافقته.

جاء هذا في تصريح صحافي على هامش استقبالة لرئيس جمعية المتقاعدين الكويتية سعود العصفور لمناقشة مشروع التأمين الصحي للمتقاعدين.

وتوقع د.العبدالهادي توزيع بطاقات التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين خلال شهرين او ثلاثة اشهر بعد توقيع العقد، واستيفاء الدورة المستندية كل متطلباتها، لافتا الى ان هذا القانون يطبق على شريحة مهمة وهي "المتقاعدين"، وبالتالي لابد من التاكد من توافر جميع الشروط بالشكل المطلوب.

وكشف د.العبدالهادي عن ان تكلفة التامين الصحي للمتقاعد سنويا تبلغ ١٧ الف دينار، وسيشمل التامين الخدمات الطبية الاساسية، مبينا بان مقدمو الخدمات الصحية لهذه الشريحة هم المستشفيات الخاصه وبعض المراكز الطبية المرخص لها من قبل الوزارة لتقديم الخدمات الصحية في مجال التامين الصحي، وموزعه توزيعا جغرافيا بانحاء البلاد.

ونوه د.العبدالهادي بأن اعداد المواطنين المتقاعدين من المدنيين في القطاعين الحكومي والخاص والعسكريين الذين سيطبق عليهم «التامين الصحي» بلغ مايقارب ١٠٧ الف متقاعد من الذكور والاناث الكويتيين.

واشار د.السعيد الهادي الى ان هناك جهود حثيثة وجبارة لتطبيق هذا القانون الذي يغطي الفحص الطبي والعلاج اللازم في المستشفيات والمراكز لدى الاطباء العامين والاختصاصيين، فضلا عن الفحوصات المخبرية والأشعة، و العمليات الجراحية عدا جراحات التجميل، و نفقات العلاج والدواء والإقامة في المستشفيات في الحالات العادية والطارئة، بالاضافة الى العلاج العادي للأسنان، والادوية.

وذكر د.العبدالهادي ان دولة الكويت دأبت على تقديم الرعاية الصحية للمواطنين وخاصة المتقاعدين منهم دون مقابل مادي إيمانا بضرورة توفير هذه الرعاية للمحافظة على حياة وصحة الفرد والمجتمع، وإعمالا لما نص عليه الدستور في المادة 11 منه من أن الدولة تكفل المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التامين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية، وما نص عليه في المادة 15 من عناية الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، موضحا انه بمرور الزمن تعددت وسائل الوقاية والعلاج بالطرق الحديثة، خاصة بعد تقدم الطب، الامر الذي ادى الى زيادة كبيرة في النفقات الصحية من حيث سعر الأدوية والمعدات والأجهزة الحديثة وأجور القوى العاملة وخاصة الأطباء الاستشاريين في فروع الطب المختلفة، فضلا عن ظهور امراض عديدة تتطلب علاجا مستمرا يحتاج إلى تمويل دائم، بالاضافة إلى تطلعات المواطن نحو خدمات صحية افضل بما يتناسب ومستوى المعيشة في البلاد.

وتابع : ومن أجل ذلك تم وضع هذا القانون للمواطنين المتقاعدين باعتبارهم الشريحة الأحوج إلى التامين الصحي من جانب الدولة حتى توفر لهم بدائل تمويلية، مساهمة منها في زيادة النفقات الصحية الملقاة على عاتقهم، بالاضافة إلى العمل على توسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص في اداء الخدمات الصحية للمواطنين المتقاعدين

بدوره، ثمن رئيس جمعية المتقاعدين الكويتية سعود العصفور جهود وزارة الصحة ممثلة بوزير الصحة د.علي العبيدي ووكيل الوزارة د.خالد السهلاوي ووكيل الوزاوة المساعد د.محمود العبدالهادي لاقرار قانون التامين الصحي للمتقاعدين.

وبشر العصفور المتقاعدين الكويتيين بقرب استلام بطاقات التامين الصحي بعد تأكيد الوكيل العبدالهادي له خلال لقاءه معه استلامها خلال شهرين او ٣ اشهر.

العبد الهادي والعصفور